

الفصل العاشر: الاحتكار التام

إعداد: د. أسامة زغدود

مقدمة

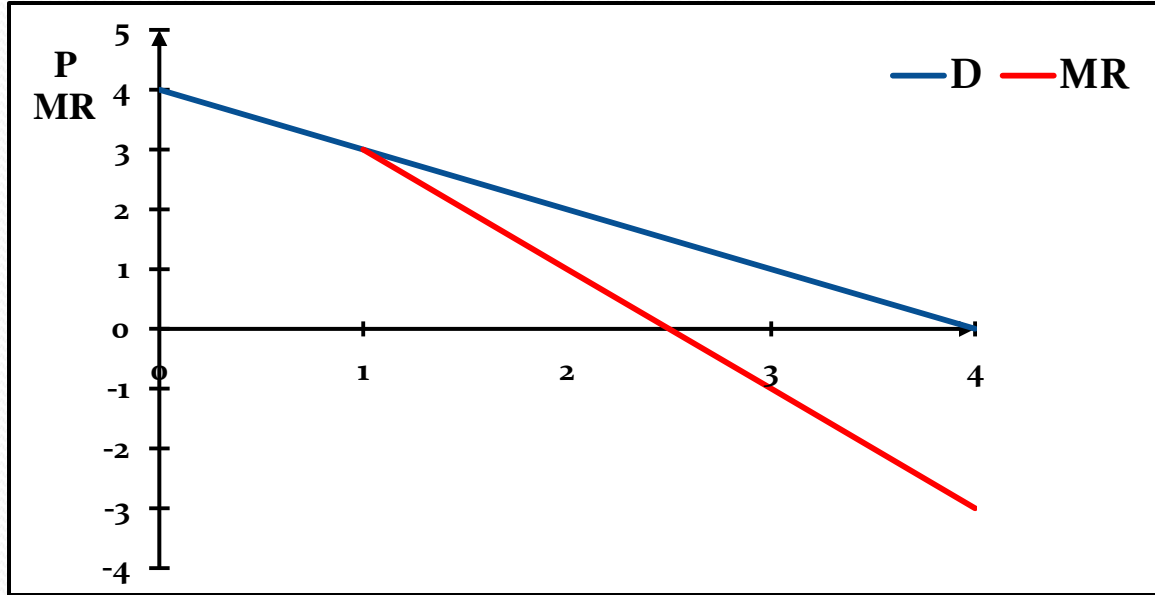
تطرقنا في الفصل السابق الى دراسة سوق المنافسة الكاملة وتوازن المنشأة على المدى القصير و البعيد في هذه السوق. في هذا الفصل سوف ندرس شكل آخر من أشكال الأسواق وهو سوق الاحتكار التام (Pure Monopoly) والذي يعتبر الحالة النقيضة تماماً لسوق المنافسة الكاملة تماماً من حيث الهيكل وسلوك المنشأة

1. السمات الرئيسية لسوق الاحتكار التام

1. وجود منتج أو بائع وحيد في السوق:

أي أن المنتج أو البائع يصبح محتكراً للسلعة ويترتب على ذلك القدرة على التحكم في السعر و التأثير فيه, و بالتالي السيطرة على السوق. لذلك يعتبر المحتكر صانعا للسعر (Price maker) و ليس آخذاً للسعر (Price taker) كما هو الحال في سوق المنافسة الكاملة. ، فالمنتج مثلاً يستطيع أن يرفع في سعر السلعة إذا قام بتخفيض الكمية التي يعرضها في السوق، كما أنه يستطيع أن يخفض في سعر السلعة إذا قام بزيادة الكمية التي يعرضها, أي أنه يتمتع بقوة سوقية، (Market Power), (مثل الشركة الوطنية للكهرباء فهذه الشركة تعتبر محتكراً لإنتاج الطاقة الكهربائية). بما أن لدينا محتكر أو بائع وحيد في السوق، فإن منحنى الطلب الذي يواجهه المنتج المحتكر هو نفسه طلب السوق الذي يتخذ شكل منحنى يتجه من أعلى إلى أسفل نحو اليمين, أي أنه إذا أراد المحتكر في بيع المزيد من السلعة فإنه يجب عليه تخفيض سعرها، و بالتالي فيكون الإيراد الحدي (MR) إذن أقل من السعر (P) بالنسبة للمحتكر أي أن إيراده الكلي لا يزيد بمعدل ثابت (عكس ما هو موجود في سوق المنافسة الكاملة, حيث $MR = P$).

من خلال الرسم البياني رقم (1.10) يلاحظ أن منحنى الإيراد الحدي ينحدر من أعلى إلى أسفل وإلى اليمين وأنه يقع أسفل منحنى الطلب، مما يعني أن الإيراد الحدي للمحتكر أقل من السعر الذي يبيع به السلعة، لأن المحتكر يقوم بتحديد سعر سلعته الذي يريد البيع به عن طريق تحديد الكمية التي يعرضها، فمثلاً إذا أراد المحتكر أن يبيع سلعته بمبلغ 2 ريال فإن عليه أن يعرض وحدتان وإذا عرض أكثر من ذلك فإن المستهلكين لن يشتروها بهذا السعر، وهكذا فإن المحتكر عليه أن يختار الكمية والسعر معاً ولا يستطيع أن يختار واحدة منها بمعزل عن الأخرى.



شكل بياني رقم (1.10):
منحنى الطلب والإيراد الحدي في سوق الاحتكار التام

P	Qd	TR	MR
4	0	0	-
3	1	3	3
2	2	4	1
1	3	3	-1
0	4	0	-3

جدول رقم (1.10):
الطلب على سلعة أحد المحتكرين

2. عدم وجود بدائل جيدة للسلعة التي ينتجها المحتر:

أي عدم وجود بدائل قريبة للسلعة التي يقوم المحتر بإنتاجها أو بيعها وبالتالي تكون مرونة الطلب السعرية لسلعة المحتر مرونة منخفضة جداً (يكون معامل المرونة قريب من الصفر).

3. وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى سوق المحتر:

عكس سوق المنافسة التامة، فإن سوق الاحتكار يتميز بوجود عوائق تمنع دخول أي منشأة إلى سوق المحتر. فقد تكون هذه العوائق عوائق قانونية (قوانين محلية تعطي امتيازات حكومية، براءات الاختراع والامتياز)، أو عوائق إنتاجية (ملكية طريقة الإنتاج أو ملكية عناصر الإنتاج)، أو عوائق تقنية (التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج).

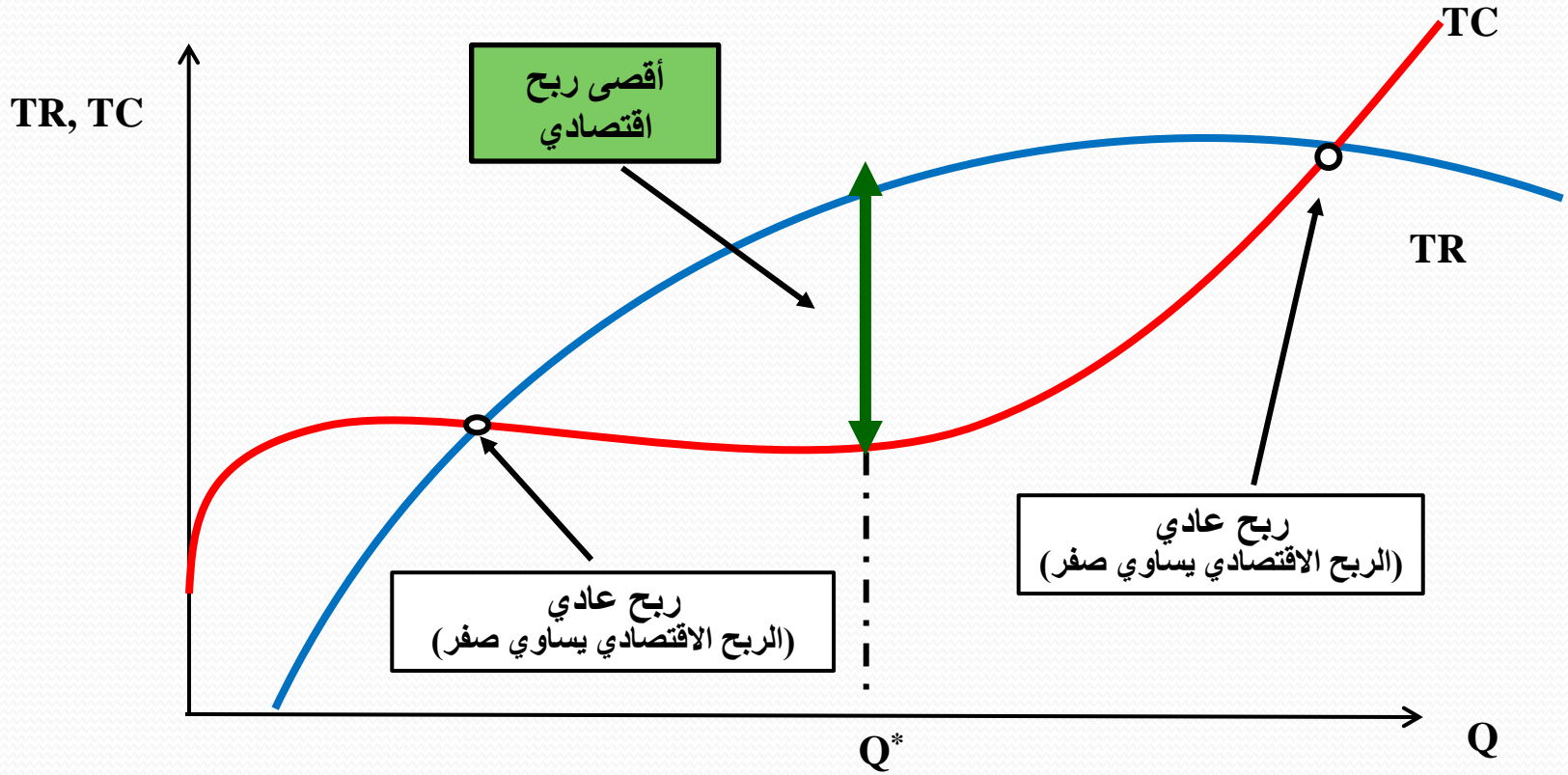
2. توازن المنشأة :

يتحقق التوازن عند أقصى قدر من الأرباح أو أقل قدر من الخسائر. وسوف نبدأ بدراسة حالة توازن المنشأة في المدى القصير ثم في المدى الطويل.

2.1 توازن المنشأة في المدى القصير

ويتحقق التوازن في سوق المنافسة الكاملة باستخدام إحدى طريقتين التاليتين:

طريقة التحليل الكلي: تركز هذه الطريقة على مقارنة بين الإيراد الكلي (Total Revenue)، و التكاليف الكلية (Total Cost)، حيث أنه يتحقق التوازن عند انتاج الكمية التي يكون عندها الفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية أقصى ما يمكن، أي أعلى ربح ممكن (في حالة تجاوز منحنى الإيراد الكلي منحنى التكاليف الكلية)، كما هو مبين في الشكل رقم (1.10)



الشكل (10-1): منحنيات التكاليف الكلية والإيراد الكلي والمسافة الرأسية بينهما تقيس الربح. عند إنتاج Q^* يحقق المحتكر أقصى ربح.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (2.10) أن منحنى الإيراد الكلي (TR) في ظل سوق الاحتكار التام يتغير بمعدل متغير, حيث أنه يتزايد أولاً بمعدل متناقص الى أن يصل القمة ثم يبدأ بعد ذلك بالتناقص وهو مختلف على ما هو موجود في ظل سوق تتميز بالمنافسة الكاملة (يزيد بمعدل ثابت ولذلك فهو خط مستقيم وليس بمنحنى). أما بالنسبة لمنحنى التكاليف الكلية (TC) في ظل سوق الاحتكار فهو لا يختلف عن منحنى التكاليف الكلية (TC) في حالة المنافسة الكاملة.

تمثل المسافة بين منحنى الإيراد الكلي و منحنى التكاليف الكلية أما الربح أو الخسارة حسب الحالة فإذا تجاوز منحنى التكاليف الكلية منحنى الإيراد الكلي ($TC > TR$) فإن الفرق بينهما يمثل خسارة للمنشأة و العكس يمثل الربح أي يتجاوز منحنى الإيراد الكلي منحنى التكاليف الكلية ($TC < TR$) و في هذه الحالة الأخيرة يتحقق أعلى ربح عندما تكون المسافة الرأسية بين المنحنيين قد وصلت الى أقصى مداها, كما هو في الشكل

رقم (2.10) ويتحقق ذلك عند إنتاج الكمية: $Q^* = 9$

□ طريقة التحليل الحدي: تركز هذه الطريقة على مقارنة بين الإيراد الحدي (Marginal Revenue)، و التكاليف الحدية (Marginal Cost).

شروط التوازن حسب هذه الطريقة (مثلما درسنا توازن المنشأة في سوق المنافسة الكاملة) هي:

- الإيراد الحدي (MR) = التكلفة الحدية (MC).

- سعر السوق (P) < الحد الأدنى لمتوسط التكلفة المتغيرة (AVC).

ووضع التوازن بالنسبة للمحتكر في المدى القصير لا يعني بالضرورة تحقيق أرباح اقتصادية ولكنه يعني أحد الاحتمالات التالية:

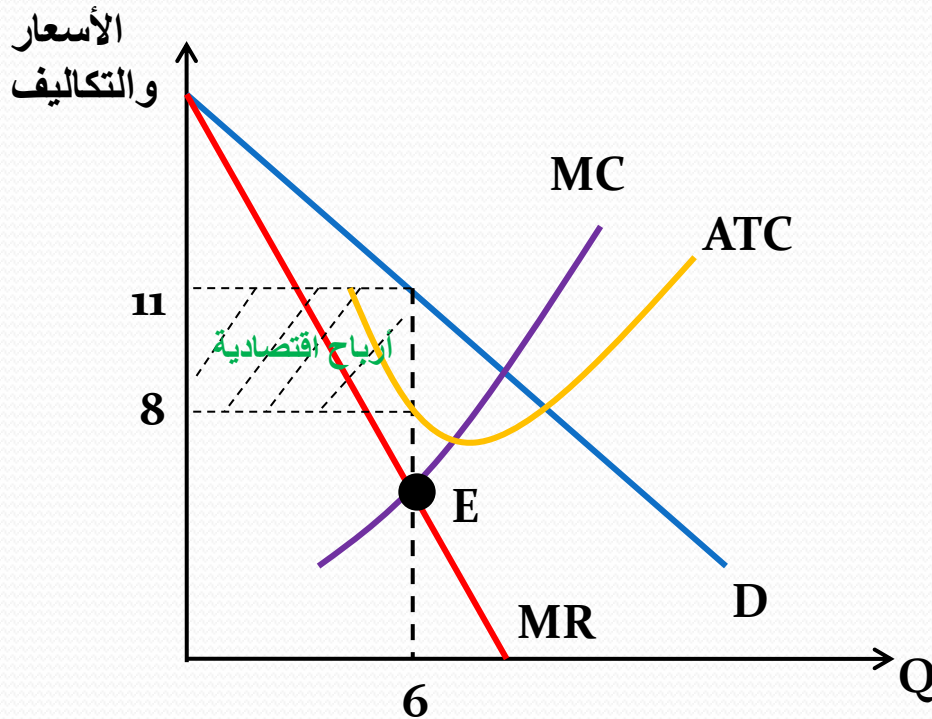
الاحتمال الأول: تحقيق أرباح اقتصادية وذلك إذا كان $MR=MC$ وفي نفس الوقت $P > ATC$.

الاحتمال الثاني: تحقيق أرباح عادية فقط : وذلك إذا كان $MR=MC$ وفي نفس الوقت $P=ATC$. وفي هذه الحالة تكون الأرباح الاقتصادية تساوي صفر، ويحقق المحتكر ربحاً عادياً فقط.

الاحتمال الثالث: تحقيق أقل خسارة اقتصادية ممكنة: وذلك إذا كان $MR=MC$ وفي نفس الوقت $ATC > P$

ولكن $P > AVC$.

سوف نقتصر على تقديم مثال بياني توضيحي يخص الحالة الأولى (تحقيق أرباح اقتصادية).



شكل بياني رقم (2.10) : يوضح تحقيق أرباح اقتصادية

2.2 توازن المنشأة في المدى الطويل

في سوق المنافسة الكاملة، فإن المنشأة التي تنتج في المدى الطويل لا تقوم بتحقيق أرباح اقتصادية وذلك لأن من خصائص سوق المنافسة إمكانية دخول منشآت جديدة إلى سوق السلعة (وخروج منشآت من سوق السلعة)، وبالتالي فإن وجود أرباح (أو خسائر)، سيدفع منشآت جديدة إلى الدخول إلى السوق (أو الخروج من السوق)، وتستمر هذه العملية إلى أن تتلاشى الأرباح. أما في سوق الاحتكار التام، فيستطيع المحتكر الاستمرار في المحافظة على الأرباح الاقتصادية في المدى الطويل، وذلك لوجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى سوق السلعة.